# النائب عن الفاعل

ينـوبُ مفعـولٌ بـه عـن فاعِـلِ  فيمـا لـه، كـ«نيـلَ خيـرُ نائـلِ»

يُحذفُ الفاعل[1] ويُقام المفعولُ به مُقَامَه، فيُعطى ما كان للفاعل من:

( أ ) لزوم الرفع.

(ب) ووجوب التأخر عن رافعه.

(ج) وعدم جواز حذفه[2].

وذلك نحو: «نيلَ خيرُ نائل»، فـ(خير نائل): مفعول قائم مقام الفاعل، والأصل: «نال زيدٌ خيرَ نائل»، فُحذف الفاعل؛ وهو (زيد)، وأُقيم المفعول به مُقَامَه؛ وهو (خير نائل)، ولا يجوز تقديمُه، فلا تقول: «خيرَ نائل نِيلَ» على أن يكون مفعولاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأً، وخبره الجملة التي بعده؛ وهي «نيل»، المفعول القائم مَقام الفاعل ضميراً مستتراً، والتقدير: نيل هو، وكذلك لا يجوز حذف «خير نائل»، فتقول: «نيل».

## تغير شكل الفعل المسند لنائب الفاعل:

---

(1) يُحذف الفاعل لسببٍ معنويٍ؛ مثل: ١- العلم به في نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ ٢- الجهل به كقولنا: «سُرِق المتاعُ». ٣- إبهامه كقولك: «تُصُدِّق على مسكين»؛ كما يحذف الفاعل لسبب لفظي؛ مثل: ١- الإيجاز كما في قوله تعالى: ﴿فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾. ٢- السجع نحو: «من طابت سريرته حُمِدَت سيرتُه».

(2) يعطى أيضاً نائبُ الفاعل من أحكام الفاعل أموراً منها:

١- تأنيث الفعل المسند لنائب فاعل مؤنث؛ مثل «زُوّجت البنت».

٢- تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لمثنى أو جمع؛ مثل: أُعْطي الفقيران، أُكرِم المتفوقون.

فـأَوَّلَ الفعـلِ اضـمُمَنْ والمتّصِـل

بـالآخرِ اكسِـرْ فـي مُضِـيٍّ كوُصِـل[1]

واجعلــهْ مــن مضــارعٍ مُنْفَتِحَــا

كينتحــي المقــولِ فيــه: يُنْتَحَــى[2]

يُضَـمُّ أولُ الفعـلِ الـذي لم يُسَـمَّ فاعلُـه مطلقـاً؛ أي: سـواء كـان ماضـياً أو مضارعاً، ويُكسر ما قبل آخر الماضي، ويُفْتَح ما قبل آخر المضارع، ومثال ذلك في الماضي قولُك في (وَصَلَ): وُصِلَ، وفي المضارع قولُك في (يَنْتَحِي): يُنْتَحَى.

والثــانيَ التــاليَ «تــا» المطاوَعــة

كــالأولِ اجعلْــهُ بِــلا مُنَازعــة[3]

وثالــثَ الــذي بهمــزِ الوَصْــلِ كـالأوَّلِ اجْعَلَنَّـه كاسـتُحلي[4]

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول مفتتحاً بتاء المطاوعة ضُمَّ أولُه وثانيه، وذلك كقولـك في «تَـدَحْرَج»: تُـدُحْرِج، وفي «تكسّر»: تُكُسِّرَ، وفي «تَغَافَل»: تُغُوفِل،

---

(١) **أوّلَ**: مفعول به مقدم للفعل (اضـمُمَن)، **اضـمُمَنْ**: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، **والمتصلَ**: مفعول به مقدم لـ(اكسر)، **وتقدير البيت**: اضـمُمَنْ أول الفعل، واكسر المتصل بالآخر (وهو ما قبله) في الفعل الماضي.

(٢) **اجعله**: الهاء تعود إلى «المتصل بالآخر» في البيت السابق؛ أي: واجعل المتصل بالآخر منفتحاً في المضارع.

(٣) **الثـانيَ**: مفعـول بـه أول لفعـل محـذوف يفسـره الفعـل المتـأخر المشـتغل بضـميره، وهـو (اجعلْـهُ)، التقدير: اجعل الثاني مضموماً كالأول.

(٤) **ثالـثَ**: مفعول به أول لفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر المشتغل بضميره «اجعلَنّه»؛ التقدير: اجعَلنَّ ثالث الذي بهمز الوصل كالأول مضموماً.

وإن كان مفتتحاً بهمزة وصل ضُمَّ أولُه وثالثهُ، وذلك كقولك في «اسْتَحْلَى»: اسْتُحْلِي، وفي «اقْتَدَرَ»: اقْتُدِر، وفي «انْطَلَق»: انْطُلِقَ.

**واكسِـرْ أو اشـمِمْ فَـا ثُلاثِـيٍّ أُعِـلَّ**

**عيناً، وضَـم جا كـ«بُوعَ» فاحتُمِل**[1]

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتل العين، فقد **سُمع في فائه ثلاثة أوجه:**

( أ ) **إخلاص الكسر**؛ نحو: «قِيلَ وبيعَ»، ومنه قوله:

**١٣- حكيت على نِيرَينِ إذْ تحاكُ**

**تَخْتَـبِطُ الشـوكَ ولا تُشَـاكُ**[2]

(ب) **وإخلاصُ الضم** نحو: «قُول، وبُوع»، ومنه قوله:

---

(١) **فا**: مفعول به تنازعه العاملان (اكسر) و(اشمم)، وفاء الفعل الثلاثي هي حرفه الأول، كالباء من (باع).

(٢) **قائله**: غير معروف. **حيكت**: نسجت، والضمير يعود على بُرْدَةٍ أو عباءةٍ في بيت سابق، **نيرين**: مثنى، واحدها نِير،؛ وهو لُحْمة الثوب، وثوب ذو نيرين: محكم نُسِجَ على لحمتين.

**المعنى**: هذه البردة في غاية الإحكام والقوة، فهي تضرب الشوك، فلا يعلق بها ولا يؤذيها.

**الإعراب**: **حيكت**: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، يعود إلى البردة في بيت سابق، **إذ**: ظرف لما مضى من الزمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ(حيكت)،= = **تُحاك**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، **وجملة** «**تُحاك**» في محل جر بإضافة (إذا) إليها.

**الشاهد**: قوله: حيكت: فهو فعل ثلاثي معتل العين مبني للمجهول، فاؤه مكسورة على الوجه الأول من الوجوه الثلاثة الجائزة في مثله.

## ١٤- ليتَ وهل ينفعُ شيئاً ليتُ

## ليتَ شباباً بُوعَ فاشتَرَيتُ[١]

وهي لغة بني دَبير وبني فَقْعَس، وهما من فصحاء بني أسد.

(ج) **والإشمام** -وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر- ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر في الخط، وقد قرئ في السبعة قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾[٢] بالإشمام في ﴿قِيلَ﴾ و﴿غِيضَ﴾.

## وإنْ بشكلٍ خيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ

## وما لـ(باع) قد يُرَى لنحو: «حَبّ»

---

(١) قائله: رؤبة بن العجاج.

**المعنى:** ليت الصبا والشباب مما يُباع؛ لأشتريه بأغلى الأثمان، وأستعيد قوتي وعزمي، ولكن لا أمل في هذا المطلب؛ فإنه مستحيل، ولا ينفع فيه التمني.

**الإعراب: ليت**: حرف مشبه بالفعل من أخوات (إن)، ينصب الاسم ويرفع الخبر، **ليتُ**: الثانية -قصد لفظها- فاعل (ينفع) مرفوع بالضمة، **ليت** الثالثة: توكيد لفظي لـ(ليت) الأولى، **شباباً**: اسم (ليت) الأولى منصوب، **بُوع**: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى (شباباً)، **وجملة «بُوع»** في محل رفع خبر (ليت)، **وجملة «وهل ينفع شيئاً ليتُ»**: معترضة بين (ليت) واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب.

**الشاهد:** قوله: «بُوع»، فهو فعل ثلاثي معتل العين مبني للمجهول، أخلص قائله ضم فائه، فهو على الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة الجائزة في مثله.

(٢) ﴿قِيلَ﴾: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، والجملة بعده في محل رفع نائب فعل، وهي ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾، وبعض النحاة يجعل نائب الفاعل ضميراً لمصدر الفعل المبني للمجهول؛ التقدير: قيل: القولُ، (الآية ٤٤ من سورة هود).

إذا أُسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب[1]؛ إما أن يكون وواياً أو يائياً:

فإن كان وَاوِيّاً نحو: «سام» -من السوم- وجب عند المصنف كسرُ الفاء أو الإشمام، فتقول: «سِمْتُ»[2]، ولا يجوز الضم، فلا تقول: «سُمْتُ»؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالضم ليس إلا؛ نحو: «سُمْتُ العبدَ».

وإن كان يائياً نحو: باع -من البيع- وجب عند المصنف أيضاً ضمُّه أو الإشمام؛ فتقول: «بُعت يا عبدُ»[3]، ولا يجوز الكسر؛ فلا تقول: «بِعْتَ»؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالكسر فقط؛ نحو: «بِعْتُ الثوبَ».

وهذا معنى قوله: «وإن بشكل خيف لَبْسٌ يُجتنب»؛ أي: وإن خيف اللبسُ في شكل من الأشكال السابقة -أعني: الضمَّ، والكسرَ، والإشمامَ- عُدِل عنه إلى شكل غيره لا لبس معه.

هذا ما ذكره المصنف، والذي ذكره غيره: أن الكسر في الواويِّ، والضمَّ في اليائيِّ، والإشمام هو المختار، ولكن لا يجب ذلك، بل يجوز الضمُّ في الواوي والكسر في اليائيّ.

---

(1) لا يلتبس الغائب إلا عند إسناده لنون النسوة؛ ولذلك جاء في بعض النسخ: «أو غائبات»، بدل قوله هنا: «أو غائب»، ومثاله في اليائي: «هُنَّ بُعْنَ»، وفي الواوي: «هُنَّ سِمْنَ».

(2) سِمْتُ: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء، والتاء: نائب فاعل في محل رفع.

(3) بُعْتَ: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بالتاء، والتاء نائب فاعل في محل رفع.

وقوله: «وما لباع قَدْ يُرَى لنحو حَب» معناه: أن الذي ثبت لفاء (باع) من جواز الضم والكسر والإمام يثبتُ لفاء المضاعَفِ؛ نحو: «حَبَّ»، فتقول: حُبَّ، وحِبَّ، وإن شئت أشْمَمْتَ.

**وما لفا (باع) لما العينُ تلي  في اختار وانقاد وشِبْهٍ ينجلي**

أي: يثبتُ -عند البناء للمفعول- لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن «افتعل أو انفعل» -وهو معتلُّ العين- ما يثبتُ لفاء «باع» من جواز الكسر والضم والإشمام، وذلك نحو: «اختار» و«انقاد»[1] وشبههما، فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضمُّ نحو: «اختور» و«انقود»، والكسر نحو: «اختير»، و«انقيد» والإشمامُ وتُحرَّكُ الهمزةُ بمثل حركةِ التاءِ والقاف.

## نيابة الظرف والمصدر والجار والمجرور عن الفاعل:

**وقابلٌ من ظرفٍ أو مِن مصدرِ  أو حرفِ جرٍ بنيابةٍ حري**[2]

تقدم أن الفعل إذا بُني لما لم يُسَمَّ فاعلُه أُقيم المفعول به مُقامَ الفاعل.

وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به أُقيم الظرفُ أو المصدرُ أو الجار والمجرور مُقَامَه، وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للنيابة؛ أي: صالحاً لها، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة؛ كالظرف الذي لا يَتَصرف،

---

(1) **اختار**: وزنها افتعل، من الخير، وحروف الزيادة فيها الألف الأولى والتاء، أما الألف الثانية بعد التاء فهي عين الفعل، أصلها ياء «اختَيَرَ»، تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

**انقاد**: وزنها انفعل، وحروف الزيادة فيها الألف الأولى والنون، ومجردها: قاد يقود، مثل: قال يقول، فالألف التي بعد القاف أصلها واو، وهي عين الفعل.

(2) **حريّ**: جدير وخليق، والكلمة خبر لـ(قابل) في أول البيت.

والمراد به: ما لزم النصب على الظرفية[1]؛ نحو: «سحَر» إذا أريد به سحرُ يوم بعينه، ونحو: «عندك»، فلا تقولُ: «جُلِس عندك»، ولا «رُكِب سحرُ»؛ لئلا تخرجهما عما استقر لهما في لسان العرب من لزوم النصب، وكالمصادر التي لا تتصرف؛ نحو: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾[2]، فلا يجوز رفع ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾؛ لما تقدم في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور[3]؛ فلا تقول: «سير وَقْتٌ» ولا ضُرِب ضَرْبٌ، ولا جُلِس في

---

(1) ما لزم النصب على الظرفية هو ما لا يخرج عنها أصلاً؛ مثل: قطّ، وعوضُ، وإذا، وسحرَ؛ فهي مبنية في محل نصب، ومثلُ الملازم للنصب على الظرفية ما لزم الظرفية أو شبهها؛ وهو الجرُّ بـ(من) كـ(عنْدَ)، فكل ذلك لا تجوز إنابته عن الفاعل؛ لعدم تصرفه؛ إذ لا يستعمل مرفوعاً أصلاً ولا منصوباً أو مجروراً بغير ما ذكر.

(2) ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾: مصدر ميمي نائب عن فعله، التقدير: أعوذ بالله معاذاً، وإنما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب عن المصدرية، فهو مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وهو مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه.

(3) يجب في الظرف والمصادر تحقق شرطين لحصول الفائدة وإمكان نيابتها عن الفاعل:

=١- الشرط الأول: أن تكون متصرفة، وعدم ملازمة حالة واحدة، ومعنى تصرفها: قبولها حالات الإعراب جميعها من رفع ونصب وجر، ومثال المتصرف من الظروف: يوم، ووقت، ومن المصادر: ضَرْب، وقَتْل.

٢- الشرط الثاني: أن تكون مختصة -أي: غير مبهمة- ويكون تخصيص الظروف بشيء من أنواع المخصصات؛ كالوصف والإضافة؛ مثل: يوم بارد، يوم الجمعة، وقت ضيق، وقت الغروب، ويكون تخصيص المصدر بدلالتها على العدد أو النوع؛ مثل: ثلاثون جلدة، ضرب أليم.

أما الجار والمجرور فشرط نيابته وإفادته أمور ثلاثة:

١- أن يكون مختصاً بوصف أو إضافة أو غيرهما؛ ليبتعد عن الإبهام؛ كقولك: في دار القاضي، في دار واسعة.

٢- ألا يلزم الجار طريقة واحدة؛ كـ(مذ ومنذ) الملازمين للزمان الظاهر، وكحروف القسم.

٣- ألا يَدُلَّ على التعليل؛ كاللام والباء و(من) إذا جاءت للتعليل.

دارٍ»، لأنه لا فائدة في ذلك.

ومثال القابل من كلٍّ منها قولك: «سِيرَ يومُ الجمعة، وضُرِب ضربٌ شديدٌ، ومُرَّ بزيدٍ».

**ولا ينوبُ بعضُ هذي إن وُجِدَ  في اللفظِ مفعولٌ به وقد يرد**

**مذهب البصريين** -إلا الأخفش- أنه إذا وُجد بعض الفعل المبنيِّ لمن لم يُسمَّ فاعلُه مفعولٌ به، ومصدر، وظرفٌ، وجارٌّ ومجرور؛ تَعَيّنَ إقامة المفعول به مُقَامَ الفاعل، فتقول: ضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره، ولا يجوز إقامة غير مُقَامَه مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذٌّ أو مؤول.

**ومذهب الكوفيين** أنه يجوز إقامةُ غيره وهو موجود؛ تقدَّمَ أو تأخّر، فتقول: «ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً، وضُرِبَ زيداً ضَربٌ شديدٌ»، وكذلك في الباقي، واستدلُّوا لذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[1]، وقول الشاعر:

**١٥- لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيِّداً**

**ولا شفى ذا الغيّ إلا ذو هدى**[2]

---

(١) الآية ١٤ من سورة الجاثية؛ وهي: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾.

(٢) قائله: رؤبة بن العجاج. **يُعْنَ**: مضارع (عُني)، وكلاهما ملازم للبناء المجهول، ومعناه: يهتم، **العلياء**: المنزلة الشريفة العالية، **الغي**: الضلال والانقياد للهوى.

**المعنى**: لا يهتم بالمنزلة الرفيعة إلا الماجد الشريف، ولا يُرشد الجاهلَ الضال إلا عالم مهتدٍ مخلص.

**الإعراب**: **لم**: حرف نفي وجزم وقلب، **يُعن**: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف، **بالعلياء**: جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل لـ(يُعن)، **إلا**: أداة حصر، **سيِّدا**: مفعول به لـ(يُعن) منصوب، **ولا**: الواو: عاطفة، لا: نافية، **شفى**: فعل

**ومذهبُ الأخفش**: أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامةُ كل واحد منهما، فتقول: ضُرب في الدار زيدٌ، وضُرب في الدار زيداً، وإن لم يتقدَّمْ تَعيَّن إقامةُ المفعول به؛ نحو: «ضُرِب زيدٌ في الدار»، فلا يَجوز: «ضُرِبَ زيداً في الدار».

**وباتفاقٍ قد ينوبُ الثانِ مِن ... بابِ «كسا» فيما التباسُه أُمِن**[1]

إذا بُني الفعلُ المتعدي إلى مفعولين لما لم يُسمَّ فاعلُه؛ فإما أن يكون من باب «أعطى»[2] أو من باب «ظنَّ»، فإن كان من باب «أعطى» -وهو المراد بهذا البيت- فذكر المصنف أنه يجوز إقامة الأول منهما، وكذلك الثاني بالاتفاق؛ فتقول: «كُسِيَ زيدٌ جُبّةً، وأُعْطِيَ عمروٌ درهماً»[3]، وإن شئت أقمت الثاني؛ فتقول: «أُعْطِيَ عمراً درهمٌ، وكُسِيَ زيداً جُبَّةٌ»[4].

هذا إن لم يحصل لَبْسٌ بإقامة الثاني، فإذا حصل لَبْس وجب إقامة الأول؛ وذلك نحو: «أعطيتُ زيداً عمراً»، فتتعيّنُ إقامةُ الأول، فتقول: «أُعطي زيدٌ

---

ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، **ذا الغَيّ**: مفعول به مقدم منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، **الغي**: مضاف إليه، **إلا**: أداة حصر، **ذو**: فاعل مؤخر لـ(شفى) مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، **هدى**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر.

**الشاهد**: في قوله: «لم يعن بالعلياء إلا سيداً»، حيث ناب الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به؛ وهو (سيداً)، ولو أناب الشاعر المفعول به لقال: لم يُعن بالعلياء إلا سيدٌ.

(1) **الثاني**: صفة لموصوف محذوف، تقديره: المفعول الثاني.

(2) باب (أعطى) وباب (كسا) واحد، وهو كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً؛ مثل: أعطى وكسا وسأل ومنح وألبس...

(3) كُسي: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، زيد: نائب فاعل مرفوع، وهو المفعول الأول لـ(كُسي)، جبةً: مفعول ثان منصوب.

(4) أُعطِيَ عمراً درهم: أعطي: فعل ماض مبني للمجهول، مبني على الفتح، عمراً: مفعول أول لـ(أعطي) منصوب، درهمٌ: نائب فاعل لـ(أعطي) مرفوع، وهو المفعول الثاني.

عمراً»، ولا يجوز إقامة الثاني حينئذٍ؛ لئلا يحصلَ لبسٌ؛ لأن كل واحدٍ منهما يصلح أن يكون آخذاً، بخلاف الأول.

ونقلُ المصنفِ الاتفاقَ على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامتهُ عند أمن اللبس؛ إن عَنى به أنه اتفاقٌ من جهة النحويين كلهم فليس بجيّد؛ لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأولُ معرفة والثاني نكرة تعيّن إقامة الأول؛ فنقول: «أُعْطِيَ زيدٌ درهماً»، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني؛ فلا تقول: «أُعْطِيَ درهمٌ زيداً».

## في باب «ظنَّ» و«أرى» المنعُ

## ولا أرى مَنْعاً إذا القصدُ ظَهَرْ[1]

يعني: أنه إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل كـ(ظنَّ) وأخواتها، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كـ(أرى) وأخواتها؛ فالأشهرُ عند النحويين أنه يجب إقامةُ الأول، ويمنع إقامة الثاني في باب «ظن»، والثاني والثالث في باب «أعلم»، فتقولُ: «ظُنَّ زيدٌ قائماً»، ولا يجوز «ظُنَّ زَيْداً قائمٌ»، وتقول: «أُعْلِمَ زيدٌ فرسَك مُسَرجاً»، ولا يجوز إقامةُ الثاني، فلا تقول: «أُعْلِمَ زيداً فَرسُك مسرجاً»، ولا إقامة الثالث، فلا تقول؛ «أُعْلم زيداً فرسَك مسرجٌ».

---

([1]) **في باب**: جار ومجرور متعلق بـ(اشتهر)، **إذا**: ظرف يتضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بالجواب المحذوف لدلالة ما قبلها عليه، **القصدُ**: فاعل بفعل محذوف يفسره الفعلُ المذكور بعده، تقديره: «ظهر القصدُ»، **والجملة من الفعل والفاعل** في محل جر بإضافة (إذا) إليها، و(**ظهر**) **وفاعلها** المستتر جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

ونقل ابنُ أبي الربيع الاتفاقَ على منع إقامة الثالث، ونقل الاتفاقَ أيضاً ابنُ المصنف، وذهب قومٌ -منهم المصنف- إلى أنه لا يتعيّنُ إقامة الأول، لا في باب (ظن)، ولا في باب (أعلم)، لكن يشترط ألا يحصل لَبْس[1]، فتقول: «ظُنَّ زيداً قائمٌ[2]، وأُعلِمَ زيداً فرسُك مسرجاً»، وأما إقامة الثالث من باب «أعلم» فنقل ابن أبي الربيع وابنُ المصنف الاتفاقَ على معه، وليس كما زعما، فقد نقل غيرهما الخلافَ في ذلك[3]، فتقول: «أُعْلم زيداً فرسَك مسرجٌ».

فلو حصل لَبْسٌ تعيّن إقامة الأول في باب «ظن وأعلم»، فلا تقول: «ظُنَّ زيداً عمرو»، على أن «عمرو» هو المفعول الثاني، ولا «أُعلِمَ زيداً خالدٌ منطلقاً».

**وما سِوَى النائبِ ممّا عُلِّقَا  بالرافعِ النصبُ له مُحقَّقا**[4]

---

(1) شرط نيابة الثاني مع عدم اللبس ألا يكون جملة، وإلا امتنع اتفاقاً؛ كما يمتنع في غير الثاني، إلا إذا حُكيت بالقول؛ لأنها حينئذ كالمفرد؛ لقصد لفظها؛ نحو: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (البقرة: ١١).

(2) ظُنّ زيداً قائمٌ: زيداً: مفعول أول لـ(ظن) منصوب، قائمٌ: نائب فاعل لـ(ظن) مرفوع، وهو في الأصل المفعول الثاني لـ(ظن).

(3) أي: أن بعض النحاة أجازوا إقامة الثالث حيث لا لبس؛ كما مثل الشارح، وجوازه مفهوم من كلام المصنف: «ولا أرى منعاً»؛ لأن المفعول الثالث لـ(أرى) مماثل للمفعول الثاني لـ(ظن)، فهو مثله خبر في الأصل، فنقْلُ ابن المصنف وابن أبي الربيع الاتفاق على معه غلطٌ، كما ذكر ابن هشام.

(4) **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **سوى**: خبر لمبتدأ محذوف هو عائد الموصول، تقديره: هو، **مما**: جار ومجرور، **من**: حرف جر، **ما**: اسم موصول في محل جر بـ(من)، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير، وهو العائد المحذوف، **عُلّقا**: فعل ماض مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، **النصب**: مبتدأ ثان مرفوع، **له**: جار

حكمُ المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً؛ كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولاً واحداً، فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحداً منهما مقام الفاعل، ونصبت الباقي، فتقولَ: «أُعْطيَ زيدٌ درهماً، وأُعْلِم زيدٌ عمراً قائماً، وضُرِب زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعة أمام الأمير في داره».

---

ومجـــــــــــــــــــــــــــــرور متعلـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــق=

= بخبر محذوف للمبتدأ الثاني (النصب)، **محققاً**: حال من ضمير الخبر، أو من (النصب)، والجملة بعد المبتدأ الأول (سوى النائب) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، **وجملة (عُلّقا)**: لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، **وجملة (النصبُ له)**: في محل رفع خبر عن المبتدأ الأول (ما).

## أسئلة ومناقشة

١- ماذا يحدث للفعل الماضي والمضارع عندما يُبْنَيَانِ للمجهول؟ مثِّل لما تقول.

٢- كيف تَبني الماضي المفتَتَحَ بهمزة وصل أو بتاء مطاوعة للمجهول؟ وضِّح ذلك مع التمثيل.

٣- ماذا يجوز في فاء الثلاثي المعتل العين المبني للمجهول من وجوه؟ اذكر ذلك بالتفصيل ممثِّلاً لما تقول.

٤- ما يجوز من وجوهٍ في الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول عندما نسنده إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب؟ اذكر ذلك مع التمثيل.

٥- قال النحاة: «ينوب كل من المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل»، اشرح هذا القول مبيناً متى يحدث ذلك؟ وما شرط هذه النيابة؟ بالتفصيل مع التمثيل.

٦- متى يجوز إقامة المفعول الثاني من باب (كسا) مقام الفاعل؟ ومتى لا يجوز؟ مثِّل.

٧- ما حكم إقامة المفعول الثاني من باب (ظنَّ) مقام الفاعل؟ وما الفرق بين هذا الباب وبين باب (كسا)؟ مثِّل لم تقول.

٨- إذا اجتمع الظرف والمصدر والجار والمجرور والمفعول به بعد الفعل المبني للمجهول؛ فأيهم ينوب عن الفاعل؟ وإذا أنبنا واحداً منها فماذا نصنع فيما بقي؟ وضح كل ذلك مع التمثيل.

٩- إذا بَنَيْتَ الفِعْلَ المتعديّ إلى ثلاثة مفاعيل لما لم يُسمَّ فاعله؛ فهل يجوز إقامة كل واحد منها مقام الفاعل؟ اذكر الخلاف في ذلك مرجحاً ما تراه وممثلاً لما تقول.

١٠- كيف تبني صيغتي: «افتعل وانفعل» لما لم يُسمَّ فاعله؟ اذكر ما يحدث في الفعل من تغييرات مع التمثيل.

١١- كيف تَشْكُلُ فاء الثلاثي المضعف إذا بنَيتَه لما لم يُسمَّ فاعله؟ مثِّل لما تقول.

# تمرينات

١- بيِّن فيما يأتي الفاعل ونائبه ونوع النائب، ثم أعرب ما تحته خط: يُقال في الأمثال: (أَعْطِ القوس باريها، وأسْكِن الدار بانيها، الكريم يعفو إذا استُعطِف، واللئيم يقسو إذا لُوطِف، ظُنَّ باللهِ خيراً).

وتقول: سيق الجاني إلى القضاء، أُسْرِيَ بالنبي ﷺ ليلة السابع والعشرين من شهر رجب من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ثم عُرِج به إلى السموات العلا، ويصام هذا اليوم تطوعاً.

يقول علي كرّم الله وجهه في استنفار الناس لأهل الشام:

«ما أنتم إلا كإبل ضَلَّ رُعَاتُها، فكلما جُمعت من جانب انتشرت من آخر، تُكادون ولا تكيدون، وتُنتقصُ أطرافكم فلا تمتعضون، لا يُنام عنكم وأنتم في غفلة ساهون، غُلِبَ والله المتخاذلون».

٢- الأفعال: (سيق، تُكادون، تُنْتَقَص) مبنية للمجهول: أرْجعها إلى أفعال مَبنيّة للمعلوم، ثم اذكر ما كان قد حدث فيها.

٣- الأفعال: (يَقْسُو، يَعْفُو، ضَلَّ): ضعها في جمل تامة، ثم ابنها للمجهول، واجعل نائب الفاعل في كل منها جاراً ومجروراً.

٤- الجملتان: (أَعْطيْتُ القوسَ باريها، أَسْكَنْتُ الدار بانيها): ابنِ الفعلين فيهما للمجهول، وغيِّر ما يلزم تغييره، ثم اكتب الجملة مشيراً إلى النائب عن الفاعل.

٥- خانني العدوّ، إلى الله أشكو، إياك أقصد في الملمات، محمد يفي بوعده.

ابنِ الأفعال في الجمل السابقة للمجهول، واضبطها بالشكل، ثم ضع خطاً تحت نائب الفاعل.

٦- أَرَيْتُكَ الحقَّ واضحاً، كسوتك ثوباً جميلاً.

ابنِ الفعلين في الجملتين السابقتين للمجهول، ثم أنِبْ عن الفاعل ما تجوز إنابته من المفاعيل بحيث تستوعب الجائز من ذلك.

٧- اصطفيتُ الأصدقاء، وانتقيتُ الأحِبّاء، فسعى كل منهم إليَّ بالمودة، ووفى بالعهد، وقال لي مقالة الحق، وأقام على مودتي.

ابنِ أفعال الجمل السابقة للمجهول، وعيّن نائب الفاعل بعدها، واذكر نوعه مع الضبط بالشكل.

٨- قال الفرزدق:

**يُغضي حياءً ويُغضَى من مهابته فلا يُكلَّمُ إلا حين يبتسمُ**

اشرح البيت السابق، وعيِّن الأفعال المبنية للمجهول ونائب فاعلها، ثم أعرب ما تحته خط منه.

✦ ✦ ✦

# اشتغال العامل عن المعمول

## تعريف الاشتغال:

إن مضمرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً شَغَل ... عنه بنصبِ لفظهِ أو المحلّ[1]

فالسابقَ انصِبْهُ بفعلٍ أُضمِرا ... حتماً موافقٍ لما قد أُظْهِرا[2]

**الاشتغالُ**: أن يتقدَّم اسمٌ[3] ويتأخرَ عنه..... فعلٌ[4] قد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم[1] أو في سببيِّه؛ وهو المضافُ إلى ضمير الاسم السابق، فمثالُ المشتغل بالضمير: «زيداً ضربتُهُ، وزيداً مررتُ به»، ومثال المشتغل بالسببيِّ: «زيداً ضربتُ غلامَه».

---

(1) **عنه**: الهاء تعود إلى «اسم سابق»، **لفظهِ**: الهاء تعود إلى «مضمر اسم سابق»، **إن مضمرُ**: إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **مضمرُ**: فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره ما بعده، تقديره: «إن شَغَل مُضْمَرُ اسم سابق..»، **فعلاً**: مفعول به مقدم لـ(شغل)، **شغل**: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، يعود إلى (مضمر)، والفعل المحذوف هو فعل الشرط، و(شَغَل) المذكور وفاعله: جملة مفسرة للمحذوف لا محل لها من الإعراب.

(2) **فالسابق**: الفاء واقعة في جواب الشرط في البيت الأول: «إن»، **السابق**: مفعول به بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده: «انصبْه»؛ بسبب اشتغال الفعل المذكور بضمير الاسم السابق، والفعل المحذوف وفاعله في محل جزم جواب الشرط، **انصبْهُ**: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، والهاء: مفعول به، **والجملة** مفسرة لا محل لها من الإعراب، **حتماً**: مفعول مطلق لـ(موافق) منصوب.

(3) الاسم المتقدم هو «المشغول عنه»، وهو أحد أركان الاشتغال الثلاثة، ومن شروطه: أن يكون متقدماً، وأن يكون قابلاً للإضمار، فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز، وأن يكون مفتقراً لما بعده، وأن يكون مختصاً لا نكرة محضة؛ ليصح رفعه بالابتداء.

(4) الفعل المتأخر هو «المشغول»، وهو الركن الثاني من أركان الاشتغال، وشرطه: الاتصال بالاسم السابق، وصلاحه للعمل فيما قبله.

وهذا هو المراد بقوله: «إن مُضْمَرُ اسم... إلى آخره»، والتقدير: إن شغل مُضمرُ اسم سابقٍ فعلاً عن ذلك الاسم بنصب المضمر لفظاً نحو: «زيداً ضربتُه»، أو بنصبه محلاً نحو: زيداً مررتُ به»؛ فكل واحد من «ضربت» و«مررت» اشتغل بضمير «زيد»، لكن «ضربتُ» وصل إلى الضمير بنفسه، و«مررتُ» وصل إليه بحرف جر، فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلاً، وكل من «ضربتُ» و«مررتُ» لو لم يشتغل بالضمير لتسلّط على «زيد»؛ كما تسلط على الضمير، فكنت تقول: «زيداً ضربتُ» فتنصب (زيداً)، ويصلُ إليه الفعل بنفسه؛ كما وصل إلى ضميره، وتقول: «بزيد مررت»، فيصلُ الفعل إلى (زيد) بالباء؛ كما وصل إلى ضميره، ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير.

وقوله: «فالسابقَ انصبْهُ.. إلى آخره» معناه: أنه إذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ على الهيئة المذكورة؛ فيجوز لك نصبُ الاسم السابق[٢].

## مذاهب النحاة في ناصب الاسم السابق:

واختلف النحويون في ناصبه:

( أ ) **فذهب الجمهور** إلى أن ناصبه فعلٌ مضمرٌ وجوباً؛ لأنه لا يُجمع بين المفسِّر والمفسَّرِ، ويكونَ الفعلُ المضمرُ موافقاً في المعنى لذلك المظهر، وهذا يشملُ ما وافق لفظاً ومعنى؛ نحو قولك في «زيداً ضربته»: إن التقدير: «ضربتُ

---

(١) ضمير الاسم السابق هو «الشاغل»، وهو الركن الثالث، وشرطه: كونه ضمير الاسم السابق أو سَبَبِيه.

(٢) هذا تفسير للأمر في كلام المؤلف ابن مالك: «فالسابق انصبْه»، فالنصب لا يكون واجباً مطلقاً، بل يكون جائزاً ويكون واجباً، كما يكون ممتنعاً، والصورة المألوفة: «زيد ضربته» يجوز فيها رفع الاسم السابق ويجوز نصبُه.

زيداً ضربتُهُ»، وما وافق معنى دون لفظ؛ كقولك في «زيداً مررتُ به»: إنَّ التقدير: «جاوزتُ زيداً مررتُ به »، وهذا هو الذي ذكره المصنف.

(ب) **والمذهب الثاني**: أنه منصوب بالفعل المذكور بعده، وهذا مذهب كوفي، واختلف هؤلاء؛ فقال قوم: إنه عاملٌ في الضمير وفي الاسم معاً، فإذا قلت:«زيداً ضربتُهُ»؛ كان «ضربتُ» ناصباً لـ(زيد) وللهاء، ورُدَّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عاملٌ واحد في ضمير اسم ومُظْهَره، وقال قومٌ: هو عاملٌ في الظاهر، والضمير مُلْغَى، ورُدَّ بأن الأسماء لا تُلْغَى بعد اتصالها بالعوامل.

## وجوب نصب الاسم السابق:

**والنصبُ حَتْمٌ إنْ تلا السابقُ ما**

**يختصُّ بالفعلِ كـ(إنْ) و(حَيْثُما)**[1]

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على **خمسة أقسام**:

**أحدها**: ما يجب فيه النصب.

**والثاني**: ما يجب فيه الرفع.

**والثالث**: ما يجوز فيه الأمران والنصبُ أرجحُ.

**والرابع**: ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح.

**والخامس**: ما يجوز فيه الأمران على السواء.

---

(1) **إن تلا**: **إن**: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **تلا**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم فعل الشرط، **السابق**: فاعل مرفوع، **ما**: اسم موصول في محل نصب مفعول به، يختص: مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، **وجملة (يختص)**: لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجواب شرط (إن) محذوف دل عليه الكلام السابق، التقدير: فالنصبُ حتم.

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله: «والنصبُ حتمٌ.. إلى آخره»، ومعناه: أن يجب نصبُ الاسم السابق إذا وقع بعد أداةٍ لا يليها إلا الفعلُ؛ كأدوات الشرط[1]؛ نحو: «إنْ» و«حيثما»، فتقول: «إنْ زيداً أَكرمتَه أَكرمَك[2]»، وحيثما زيداً تلقَه فَأَكْرِمْهُ»، فيجب نصب «زيداً» في المثالين وفيما أشبههما، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ؛ إذ لا يقعُ الاسمُ بعد هذه الأدوات، وأجاز بعضُهم وقوعَ الاسم بعدها؛ فلا يمتنع عنده الرفعُ على الابتداء؛ كقول الشاعر:

**١٦- لا تجزعي إن مُنْفِسٌ أَهلكتُهُ**

**فإذا هلكتُ فعند ذلكِ فاجزعي[3]**

---

(١) مثل أدوات الشرط أدوات التحضيض والعرض؛ لاختصاصها بالفعل مطلقاً؛ نحو: «هلاَّ زيداً أكرمته»، و«ألا جارك أكرمته».

(٢) **إن**: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **زيداً**: مفعول به منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور بعده المشغول بضميره، التقديرك إن أكرمت زيداً، والفعل المحذوف هو المذكور بعده المشغول بضميره، التقدير: إن أكرمت زيداً، والفعل المحذوف هو فعل الشرط، **أكرمته**: فعل وفاعل ومفعول به مفسِّر للفعل المحذوف، لا محل له، **أكرمك**: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والكاف في محل نصب مفعول به.

(٣) قائله النمر بن تولب، من قصيدة سببها: أنه نزل عنده إخوان في الجاهلية، فعقر لهم أربع قلائص، واشترى لهم خمراً كثيراً، فلامته على ذلك زوجته. **لا تجزعي**: من الجَزَع؛ وهو عدم الصبر وإظهار الحزن عند حلول المكروه، **مُنْفِس**: المال النفيس، **الإهلاك**: الإفناء، **هلكت**: متّ.

**المعنى**: لا تحزني إذا أنفقت خيار مالي في إكرام الضيوف، وإنما يحق لك أن تحزني إذا أنا فارقت الحياة.

**الإعراب**: **لا تجزعي**: **لا**: ناهية، **تجزعي**: مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، **إن**: حرف شرط جازم، **منفس**: فاعل بفعل محذوف هو فعل لشرط يفسره المذكور بعده، تقديره: إن هلك

تقديره: إن هلك منفسٌ، والله أعلم.

## وجوب رفع الاسم السابق:

وإنْ تـلا الســابقُ مـا بالابتـدا ... يخـتصُّ فـالرفعَ التزمْـهُ أبـدا[1]

كـذا إذا الفعلُ تـلا مـا لـم يَـرِدْ ... ما قبلُ معمولاً لما بَعْدُ وُجِد[2]

---

منفسٌ، **فعند ذلك**: الفاء واقعة في جواب (إذا)، **عند**: ظرف زمان منصوب متعلق بـ(جزعي)، **ذا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف لخطاب المؤنثة، **فاجزعي**: الفاء: زائدة، **اجزعي**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بالياء، والياء فاعل، **وجملة «اجزعي عند ذلك»**: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها واقعة في جواب شرط غير جازم هو «إذا».

**الشاهد**: قوله: «إن منفسٌ أهلكتُه»، حيث وقع الاسم السابق المشغول عنه بعد أداة لا يليها إلا الفعل، ولم ينصب به بل جاء مرفوعاً، هذا هو مذهب الجمهور النحويين في هذا شاهد وما ماثله: يجعلون الاسم المرفوع الواقع بعد (إن) أو (إذا) مرفوعاً بفعل محذوف وجوباً؛ كما سبق في بحث الفاعل؛ ولذلك لم يلتفت الشارح إلى مذهب من يجيز وقوع المبتدأ بعد (إن)، فعقب على الشاهد بقوله: «تقديره: إن هلك منفسٌ»؛ تمشياً مع مذهب جمهور النحاة.

(1) **ما بالابتداء: ما**: اسم موصول مفعول به لـ(تلا)، **بالابتدا**: جار ومجرور متعلق بـ(يختص)، **وجملة (يختص بالابتدا)**: لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، **فالرفع**: الفاء واقعة في جواب الشرط، **الرفع**: مفعول به بفعل محذوف وجوباً تفسيره ما بعده، وجملة الفعل المحذوف في محل جزم جواب الشرط، وجملة (التزمه) المذكورة مفسرة لا محل لها، **أبداً**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب.

(2) **ما لم يرد: ما**: اسم موصول مفعول به لـ(تلا)، **ما قبلُ: ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل (يرد)، **قبلُ**: ظرف مبني على الضم في محل نصب، متعلق بمحذوف صلة الموصول، تقديرها: استقر قبلُ، **معمولاً**: حال من اسم الموصول (ما قبلُ)، **تقدير البيت**: إذا تلا الفعل شيئاً لم يرد ما قبله معمولاً لما وُجد بعده، فالتزم الرفع للاسم السابق مثل التزامه في الحالة السابقة.

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني؛ وهو ما يجب فيه الرفع، يجب رفعُ الاسم المشتَغَل عنه[1] إذا وقع بعد أداة تختصُّ بالابتداء؛ كـ(إذا) التي للمفاجأة؛ فتقول: «خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرو»؛ برفع (زيد)، ولا يجوز نصبُه؛ لأن (إذا) هذه لا يقعُ الفعل بعدها لا ظاهراً ولا مقدراً.

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولي الفعلُ المشتغل بالضمير أداةً لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ كأدوات الشرط[2] والاستفهام، و«ما» النافية؛ نحو: «زيدٌ إن لقيتَه فأكرمْه، وزيدٌ هل تضربُه؟ وزيدٌ ما لقيتُه»، فيجب رفع (زيد) في هذه الأمثلة ونحوها، ولا يجوز نصبُه؛ لأن من لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسِّرَ عاملاً فيما قبله.

وإلى هذا أشار بقوله: «كذا إذا الفعلُ... إلى آخره»؛ أي: كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعلُ شيئاً لا يردُ ما قبله معمولاً لما بعده، ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوت فيما قبلها فقال: «زيداً ما لقيتُ»؛ أجاز النصب مع الضمير بعاملٍ مقدر؛ فيقول: «زيداً ما لقيتُه».

## ترجيح نصب الاسم السابق:

---

(1) يرى بعض النحاة أن هذا القسم ليس من باب الاشتغال، ولا يدخل تحت تعريفه؛ لأن العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم السابق، وقد صوب هذا الرأي ابن هشام.

(2) مثل أدوت الشرط: أدوات التحضيض والعرض، ولام الابتداء، و(كم) الخبرية، والحروف الناسخة، والموصول، والموصوف، وحرف الاستثناء، فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله، فيجب رفع الاسم السابق؛ كقولك: ١- زيدٌ هلاَّ ضربته؛ لوقوع الفعل بعد التحضيض ٢- زيدٌ لأنا ضاربه؛ لوقوع الوصف بعد لام الابتداء ٣- زيدٌ كم ضربته؛ لوقوع الفعل بعد (كم) الخبرية ٤- زيدٌ إني ضربته؛ لوقوع الفعل بعد الناسخ ٥- زيد الذي تضربه؛ لوقوع الفعل بعد الموصول. ٦- زيدٌ رجل ضربته؛ لأن الفعل وقع بعد موصوفه ٧- ما زيد إلا يضربه عمرو؛ لوقوع الفعل بعد حرف الاستثناء.

واختيرَ نصبٌ قبل فِعْلٍ ذي طَلَب وبعد ما إيلاؤُهُ الفعلَ غَلَب[1]

وبعد عاطفٍ بلا فَصْلٍ على معمولِ فعلٍ مستقرٍّ أوَّلا

هذا هو القسمُ الثالثُ؛ وهو ما يختار فيه النصب، وذلك:

( أ ) إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على طلب؛ كالأمر والنهي والدعاء؛ نحو: «زيداً اضربْهُ، وزيداً لا تضربه، وزيداً رحمه اللهُ»، فيجوز رفع (زيد) ونصبه، والمختار النصب[2].

(ب) وكذلك يُختار النصبُ إذا وقع الاسمُ بعد أداة يغلبُ أن يليها الفعلُ؛ كهمزة الاستفهام[3]؛ نحو: «أزيداً ضربتَهُ؟»؛ بالنصب والرفع، والمختارُ النصبُ.

(ج) وكذلك يُختارَ النصب إذا وقع الاسمُ المشْتَغَلُ عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعليي ولم يُفْصَل بين العاطف والاسم؛ نحو: «قام زيدٌ وعمراً

---

(1) **ذي طلب**: **ذي**: صفة لـ(فعلٍ) مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، **طلب**: مضاف إليه مجرور، **ما**: اسم مصوول في محل جر بإضافة (بعد) إليه، **إيلاؤه**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه من إضافة المصدر= =لمفعوله، وهو المفعول الثاني، **والفعل**: مفعول أول لـ(إيلاء)، وفاعل المصدر محذوف تقديره: إيلاء العرب الفعلَ له.

(2) المختار النصب؛ لأنه أبعد من الضعف، وأقرب للفصيح، أما الرفع فيترتب عليه الإخبار عن المبتدأ بالطلب، وهو قليل وخلاف القياس؛ لعدم احتماله الصدق والكذب، والأصل في الخبر أن يكون محتملاً للصدق والكذب.

(3) مثل همزة الاستفهام النفي بـ«ما» أو «لا» أو «إن»، وكذلك «حيث» المجردة من (ما)؛ لأن دخول هذه الأدوات على الفعل أكثر، فيترجح النصب بعدها.

أكرمتُه»، فيجوز رفعُ (عمروٍ) ونصبُه، والمختار النصبُ؛ لتُعْطَف جملة فعليةٌ على جملة فعلية[1].

فلو فُصِل بين العاطف والاسم كان الاسمُ كما لو لم يتقدَّمْه شيء، نحو «قام زيدٌ وأما عمرو فأكرمتُه» فيجوز رفعُ عمرو ونصبُه، والمختار الرفع كما سيأتي. وتقول: «قام زيدٌ وأما عمراً فأكرمْهُ» فيُختارُ النصب كما تقدم؛ لأنه وقع قبل فعل دال على طلب.

## استواء الرفع والنصب في الاسم السابق:

**وإن تلا المعطوفُ فعلاً مُخْبَرا  به عن اسمٍ فاعطِفَنْ مُخَيّرا**[2]

أشار بقوله: «فاعطفَنْ مخيّراً» إلى جواز الأمرين على السواء، وهذا هو الذي تقدم أنه القسمُ الخامس، وضبط النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسمُ المشتَغَلُ عنه بعد عاطف[3] تقدَّمتْهُ جملةٌ ذاتُ وجهين[4] جاز الرّفعُ والنصبُ

---

(1) في حالة الرفع تعطف جملة اسمية على جملة فعلية، فيكون المتعاطفان متخالفين، وتخالفهما قليل جداً في العربية، يراه بعض الثقات قبيحاً؛ ولذلك ترجح النصب مع الحاجة إلى تقدير فعل محذوف؛ لأن التقدير في لغتنا كثير جداً.

(2) **فاعطفَنْ**: الفاء واقعة في جواب الشرط (إن)، **اعطفَنْ**: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، **والجملة** في محل جزم جواب الشرط؛ لأنها اقترنت بالفاء والشرط جازم، **مخيراً**: حال من فاعل (اعطفن) منصوب.

(3) يشترط في العاطف أن يكون متصلاً بما قبله غير مفصول بـ«أما»؛ لأن ما بعد (أما) مستأنف ومنقطع عما قبلها.

(4) **ذات وجهين**: إنما كانت هذه الجملة ذات وجهين لأنها جملة كبرى؛ صدرها اسم هو المبتدأ، وعجزها جملة فعلية في محل رفع خبر، وهو جملة صغرى، فإذا نظرنا إليها كاملة كانت جملة اسمية، تعطف عليها بالرفع جملة اسمية مثلها، فهذا الوجه الأول، وإذا نظرنا إلى خبرها وهو الجملة الصغرى كان جملة فعلية تعطف عليها بالنصب جملة فعلية مماثلة.

على السواء، وفَسّروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملةٌ صدرُها اسمٌ، وعَجزُها فعلٌ؛ نحو: «زيد قام وعمرٌو أكرمته»، فيجوز رفع «عمرو» مراعاة للصدر، ونصبه مراعاةً للعجز.

## ترجيح الرفع:

**والرفعُ في غير الذي مرّ رَجَح  فما أُبيح افعلْ ودَعْ ما لم يُبَحْ**[1]

هذا هو الذي تقدَّم أنه القسمُ الرابع؛ وهو ما يجوز فيه الأمران ويُختارُ الرفع، وذلك كلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ معه ما يوجبُ نصبَه، ولا ما يوجب رفعَه، ولا ما يُرَجّحُ نصبَه، ولا ما يُجوِّزُ فيه الأمرين على السواء؛ وذلك نحو: «زيدٌ ضربتُه»، فيجوز رفع (زيد) ونصبُه، والمختار رفعُه؛ لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار[2].

وزعم بعضُهم أنه لا يجوز النصبُ؛ لما فيه من كلفة الإضمار، وليس بشيء، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية، وهو كثير.

وأنشد أبو السعادات ابنُ الشجريّ في «أماليه» على النصب قوله:

**١٧- فارساً ما غادرُوهُ مُلْحَماً  غيرَ زُمَّيلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ**[3]

---

(1) **فما أبيح**: ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به مقدم لـ(افعلْ)، **أُبيح**: فعل ماض مني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، يعود إلى الموصول، **والجملة** لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، **افعل**: فعل أمر، وفاعله مستتر وجوباً تقديره أنت.

(2) في حالة الرفع لا يوجد إضمار لفعل مذحوف، والكلام مبتدأ، وخبره جملة فعلية، أما في حالة النصب فإننا نجعل (زيداً) مفعولاً به بفعل مضمر وجوباً يفسره المذكور بعده؛ لهذا كان الرفع أرجح مع جواز النصب.

(3) قائلته امرأة من بني الحارث كما في «ديوان الحماسة» لأب يتمام. **الفارس**: راكب الفرس، والمراد به هنا الشجاع الحاذق بأمر الخيل وركوبها، **وما** «بعده»:= =زائدة للتفخيم؛ أي: فارساً أي

ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[1] بكسر تاء ﴿جَنَّتُ﴾.

**وفصلُ مشغولٍ بحرفِ جرٍّ أو بإضافةٍ كَوَصْلٍ يجري**[1]

---

فارس، **مُلْحَم**؛ بصيغة اسم المفعول بضم الميم وفتح الحاء مع سكن اللام: القتيل في الحرب تأكل الطيور والسباع لحمه، **زُمَيِّل**؛ بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء: الضعيف، **نِكس**؛ بكسر النون وسكون الكاف: المقصر عن النجدة ومن لا خير فيه، **وَكِل**؛ بفتح الواو وكسر الكاف: العاجز يكل أمره إلى غيره.

**المعنى**: أنهم تركوا هذا الفارس العظيم وقد غشيته الحرب من كل جانب حتى صار لا يجد مخلصاً، فخر صريعاً، وهو لا يوصف بجبن، ولا عجز، ولا ضعف، ولا تقصير في النجدة.

**الإعراب**: **فارساً**: مفعول به بفعل محذوف يفسره ما بعده، تقديره: غادروا فارساً، **ما**: زائدة لتفخيم (فارس)، **غادروه**: غادر: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: فاعل في محل رفع، والهاء: مفعول به في محل نصب، **ملحماً**: حال من الهاء منصوب، **غيرَ**: حال ثانية من الهاء منصوب، **وجملة (غادروه)**: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

**الشاهد**: قوله: «فارساً ما غادروه»، فقد جاء الاسم السابق المشغول عنه منصوباً، وليس في الكلام ما يوجب نصبه أو يرجحه؛ مما يدل على جواز النصب، خلافاً لمن منعه لما فيه من كلفة الإضمار.

(1) الآية: ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ ﴿٢٢﴾ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ ...﴾ (الرعد ٢٢-٢٣).

﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ...﴾ (النحل ٣٠-٣١).

﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا ...﴾ (فاطر ٣٣).

﴿جَنَّاتِ﴾: مفعول به بفعل محذوف يفسره المذكور بعد تقديره: «يدخلون جنات»، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، عدم:= =مضاف إليه، ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو فاعل، و(ها): ضمير متصل في محل نصب على التشبيه بالمفعول به، وجملة: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ مفسرة لا محل لها من الإعراب.

يعني: أنه لا فرقَ في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصلَ الضميرُ بالفعل المشغول به نحو: «زيدٌ ضربْتُهُ»، أو ينفصل منه: بحرف جر نحو: «زيدٌ مررتُ به»، أو بإضافة نحو: «زيدٌ ضربتُ غلامَه»، أو «غُلامَ صاحبه»، أو «مررت بغلامه، أو بغلامِ صاحبه».

فيجب النصبُ في نحو: «إنْ زيداً مررتَ به أكرمك»[٢]؛ كما يجب في «إنْ وزيداً لقيتُهُ أكرمك»، وكذلك يجب الرفع في «خرجتُ فإذا زيدٌ مرّ به عمرو»[٣]،.....

ويُختارُ النصبُ في «أزيداً مررتَ به؟»[٤]، ويُختارُ الرفعُ في «زيدٌ مررتُ به»[١]، ويجوز الأمران على السواء في «زيدٌ قام وعمرو مررتُ به»[٢]، وكذلك الحكم في «زيد ضربت غلامَه أو مررت بغلامه»[٣].

---

(١) **كوصلٍ**: جار ومجرور متعلق بالفعل «يجري»، **يجري**: مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (فصل) في صدر البيت، **وجملة «يجري»**: في محل رفع خبر المبتدأ (فصلُ مشغول).

(٢) وجب النصب لوقوع الاسم السابق بعد أداة لا يليها إلا الفعل؛ وهي (إن) الشرطية، وقد فصل بين الفعل المشغول «مررت» وضمير المشغول عنه «الهاء» بحرف جر، فلم يضر الفصل، وكان في الحكم كالوصل، وأمثلة الفصل بالإضافة في هذه الحالة هي: ١- إن زيداً أكرمت صديقه أكرمَك ٢- إنْ زيداً أكرَمت ابنَ صديقه أكرمك، وأمثلة الفصل بحرف جر ومضاف: ١- إنْ زيداً مررت بابنه أكرمك ٣- إنْ زيداً مررت بابن أخيه أكرمك.

(٣) وجب رفع الاسم السابق لوقوعه بعد أداة تختص بالابتداء؛ وهي «إذا الفجائية»، وقد فُصِل بين الفعل المشغول وضمير الاسم السابق بحرف جر؛ كما وجب عند اتصال الفعل بالضمير «خرجت فإذا زيد يضربُه عمرو»، وكذلك الفصل بمضاف مع الجار أو بدونه بين الفعل والضمير حكمه حكم الوصل.

(٤) اختير النصب لوقوع الاسم السابق بعد همزة الاستفهام، والغالب أَنْ يليها الفعل، وقد فصل بين الفعل المشغول وضمير الاسم السابق بحرف جر، فلم يؤثر في الحكم.

## الوصل العامل كالفعل:

**وسوِّ في ذا البابِ وصفاً ذا عمل  بالفعــلِ إنْ لــم يــكُ مــانعٌ**

يعني: أن الوصف العاملَ في هذا الباب يجري مَجْرَى الفعل فيما تقدَّم، والمراد بـ(الوصف العامل): اسمُ الفاعل واسمُ الفعول، واحترز بـ(الوصف) مما يَعْملُ عمل الفعل وليس بوصف؛ كاسم الفعل نحو: «زيدٌ دراكِهِ»[٥]، فلا يجوز نصب (زيد)؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسِّرُ عاملاً فيه، واحترز بقوله: «ذا عمل» من الوصف الذي لا يعمل؛ كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي نحو: «زيدٌ أنا ضاربُه أمسِ»، فلا يجوز نصب «زيد»؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً، ومثال الوصف العامل: «زيد أنا ضاربُه الآن أو غداً،

---

(١) اختير الرفع لأن عدم الإضمار أَرْجح من الإضمار؛ كما في ترجيح الرفع.

(٢) جاز الأمران: الرفع والنصب لوقوع الاسم السابق بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين.

(٣) الظاهر أن هذه العبارة من قوله: «وكذلك الحكم..» معطوفة على قوله: «ويختار الرفع» في «زيدٌ مررتُ به» فهي مما يختار رفعه، وقد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بعبارة أخرى، ولو وُضعت في مكانها المناسب لأصبحت الجملة الأولى هكذا: «ويُختارُ الرفع» في «زيدٌ مررتُ به» أو «مررتُ بغلامه»، وكذلك الحكم في «زيد ضربْتُ غلامه».

(٤) **إن لم يكُ**: **إن**: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **لم**: حرف نفي وجزم وقلب، **يكُ**: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون الموجود على النون المحذوفة للتخفيف، ولم يكُ: في محل جزم فعل الشرط لـ(إن)، **مانعٌ**: اسم (يكن) مرفوع، **حصل**: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (مانع)، **وجملة (حصل)** في محل نصب خبر (يكن)، وجواب شرط (عن) محذوف دل عليه الكلام السابق، تقديره: إن لم يك مانع؛ فسوّ وصفاً بالفعل.

(٥) زيد دراكِه: زيد: مبتدأ مرفوع، دراكِ: اسم مفعل أمر بمعنى (أدرك) مبني على الكسر، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنت، والهاء: في محل نصب مفعول به لاسم الفعل، والجملة –اسم الفعل وفاعله– في محل رفع خبر (زيد).

والدرهم أنت معطاه»، فيجوز نصبُ (زيد) و(الدرهم) ورفعهما[1]؛ كما كان يجوز ذلك مع الفعل.

واحترز بقوله: «إن لم يكُ مانعٌ حصل» عما إذا دخل على الوصف مانعٌ يمنعُه من العمل فيما قبله؛ كما إذا دخلت عليه الألف واللام؛ نحو: «زيدٌ أنا الضاربُه»، فلا يجوز نصب «زيد»؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلها، فلا يُفسِّرُ عاملاً فيه، واللهُ أعلم.

**وعُلْقَـــةٌ حاصـــلةٌ بتـــابع كعُلْقةٍ بنفس الاسمِ الواقِعِ**[2]

---

(1) على الرفع يكون إعراب الجملة الأولى: زيدٌ: مبتدأ مرفوع، أنا: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ثان، ضارب: خبر المبتدأ الثاني مرفوع، والهاء: مضاف إليه، والجملة «أنا ضاربه» في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

وعلى النصب لـ(زيد) يكون الإعراب: زيداً: مفعول به لوصف محذوف يفسره المذكور بعده، التقدير: أنا ضارب زيداً، وتكون الجملة المذكورة بعد «زيداً» مفسرة لا محل لها من الإعراب.

وإعراب الجملة الثانية على الرفع: الدرهمُ: مبتدأ مرفوع، أنت: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ثان، معطى: خبر المبتدأ الثاني مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والهاء: في محل جر بالإضافة، من إضافة اسم المفعول إلى مفعوله.

وعلى النصب: الدرهم: مفعول به ثانٍ لوصف محذوف يفسره المذكور بعده، تقديره: أنت مُعْطى، ونائب الفاعل المستتر في (معطى) هو المفعول الأول، وتكون الجملة المذكورة بعد «الدرهم» مفسرة لا محل لها من الإعراب.

(2) **عُلْقَة**: ارتباط واتصال. **تابع**: أي تابع الاسم الأجنبي الذي جُعِلَ فيه الفعل المشغول، والاسم الواقع: هو ضمير الاسم السابق أو سببيُّه، **ومعنى البيت**: إن الارتباط بين العامل الظاهر والاسم السابق الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل موجهاً إليه في المعنى؛ كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلاً؛ لكونه ضمير الاسم السابق أو سببيه؛ يحصل بتابع الشاغل الأجنبي إذا اشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم السابق.

تقدم أنه فلا فرقَ في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضميرُ بالفعل؛ نحو: «زيداً ضربتُهُ»، وبين ما انفصل بحرف جر؛ نحو: «زيداً مررتُ به»، أو بإضافة نحو: «زيداً ضربتُ غلامَهُ».

وذكر في هذا البيت أن الملابسة بالتابع كالملابسة بالسببيّ، ومعناه: أنه إذا عمل الفعلُ في أجنبيٍّ، وأُتبعَ بما اشتمل على ضمير الاسم السابق؛ من صفة نحو: «زيداً ضربتُ رجلاً يحبُّه»[1]، أو عطف بيان نحوُ: «زيداً ضربتُ عمراً أباه»[2]، أو معطوف بالواو خاصة نحو: «زيداً ضربتُ عمراً وأخاه»[3]؛ حصلت الملابسة بذلك كما تحصُلُ بنفس السببي، فينزَّلُ «زيداً ضربتُ رجلاً يحبُه» منزلة «زيداً ضربتُ غلامَه»، وكذلك الباقي.

---

(1) رجلاً: مفعول به لـ(ضربت) منصوب، يجب: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود على (رجل)، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به لـ(يحب)، والهاء هذه هي ضمير الاسم السابق (زيد)، وجملة (يحبه): في محل نصب صفة (رجلاً)، في هذه الجملة: عمل الفعل في اسم أجنبي عن الاسم السابق هو «رجلاً»، ولكن هذا الاسم الأجنبي وصف بجملة مشتملة على ضمير الاسم السابق؛ وهو الهاء.

(2) عمراً: مفعول به لـ(ضربت) منصوب، أباه: عطف بيان على (عمراً)، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، والهاء: مضاف إليه، وفي هذه الجملة الاسم السابق «زيداً» ومعمول الفعل (ضربت) وهو «عمراً» أجنبي منه، ولكن (عمراً) أتبع بعطف بيان مشتمل على ضمير الاسم السابق؛ وهو الهاء في «أباه».

(3) عمراً: مفعول به لـ(ضربت)، وأخاه: الواو: عاطفة، أخاه: معطوف على (عمراً)، وهو منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والهاء: في محل جر مضاف إليه، وفي هذه الجملة عمل الفعل المشغول «ضربت» في اسم أجنبي عن الاسم السابق «زيداً»، ولكن هذا الأجنبي أتبع بمعطوف بالواو مشتمل على ضمير الاسم السابق؛ وهو الهاء في (أخاه).

وحاصلُه: أن الأجنبيّ إذا أُتْبعَ[1] بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مَجْرَى السّببيِّ، واللهُ أعلم.

(1) المراد بتابع الشاغل الأجنبي: وصفه، أو بيانه، أو نسق عليه بخصوص الواو؛ كما مثل الشارح، ويمتنع أن يكون التابع بدلاً أو توكيداً.

## أسئلة ومناقشة

١- اكتب مثالين للاشتغال، ثم عيِّن فيهما أركانه، واستنبط تعريفه.

٢- اذكر شرط كلٍّ من المشغول والمشغول عنه مع التمثيل.

٣- ما المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشغول عنه؟ ولماذا؟ اذكرها مفصلة ومثِّل لكل واحد منها.

٤- اذكر المواضع التي يترجح فيها نصب الاسم المشغول عنه، ومثِّل لكل منها.

٥- متى يجب رفع الاسم المشغول عنه؟ وضِّح الإجابة بالأمثلة.

٦- متى يجوز في الاسم السابق الوجهان: الرفع والنصب باستواء؟ ولماذا؟ مثِّل لما تقول.

٧- مى يترجح رفع الاسم المشغول عنه؟ مثِّل لما تقول.

٨- قال ابن مالك:

**وعُلقةٌ حاصلةٌ بتابعِ كعلقةٍ بنفسِ الاسمِ الواقعِ**

اشرح في ضوء هذا البيت صور اتصال الفعل بالضمير، مفصلاً القول في الملابسة الحاصلة بالتابع، مبيناً أنواعه، وممثلاً لما تقول.

٩- قال النحاة: «الوصف العامل عمل الفعل يستوي مع الفعل في باب الاشتغال»، اشرح ما المقصود بـ(الوصف)؟ وما أنواعه؟ وبماذا احترز النحاة به؟ مثِّل لكل وصف بمثال، ثم اذكر صورة للوصف الذي عرضَ له مانع يمنعه عن العمل فيما قبله.

✦ ✦ ✦

## تمرينات

١- بيِّنْ أحوال الاسم المشغول عنه فيما يأتي مع ذكر السبب:

هَلاَّ دِينَكَ دافعتَ عنه، إن الأعداء يهاجمونه، فذُدْ عنه بكل ما تملك، وأينما أعداء دينك قابلتهم فلا تتخذ منهم بطانة، والحزم راعِهِ في ذلك، أعقيدتك تنساها وهي التي شرح الله بها صدرك؟ ليتما الدفاع عنها يخصُّهُ المسلم بالرعاية؛ فإنها الدرع الواقي من الضياع.

٢- يستشهد النحاة بما يأتي في باب الاشتغال، وضِّح موضع الاستشهاد في ضوء دراستك:

قال تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾[1]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[2]، ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾[3].

وقال جرير:

**أثعلبة الفوارس أم رباحا ... عدلت بهم طهية والخِشابا**

وقال آخر:

**فارساً ما غادروه مُلحَما ... غيرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِل**

٣- ضع الكلمات الآتية في أسلوب اشتغال؛ بحيث تكون الأولى واجبة النصب، والثانية واجبة الرفع، والثالثة يستوي فيها الرفع والنصب، والرابعة يترجح فيها النصب، والخامسة يترجح فيها الرفع؛ وهي: «الجنة، الفضيلة، الكرامة، العزة، الأخلاق».

---

(١) آية ٥ سورة النحل.

(٢) آية ٦ سورة التوبة.

(٣) آية ٢٤ سورة القمر.

٤- كوِّن ثلاث جمل فيها ما يأتي:

( أ ) اسم منصوب على الاشتغال لوصف مقدر.

(ب) اسم منصوب بعامل من معنى الفعل المتأخر.

(ج) فعل ناصب لاسم أجنبي، مرتبط بتابع، مشتمل على ضمير الاسم السابق.

٥- أعرب البيت الآتي، وبيِّن حكم الاسم المنصوب على الاشتغال:

**فنفسك أكرمها وإن ضاق مسكنٌ**

**عليك بها فاطلبْ لنفسك مسكنا**